دراسة تحليلية وتقييمية للسياسة المالية في الجزائر خلال جائحة كورونا

An analytical and evaluative study of financial policy in Algeria during the Corona pandemic

شعابنة رزيقة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي1945- قالمة، الجزائر،r_chaabna@yahoo.com

الاستلام: 2022/11/04 القبول: 2023/06/11 النشر : 2023/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة المالية بشقيها (الإنفاق، الضرائب) التي تعد الركيزة الأساسية التي يمكن للدولة من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي بفعالية على أن تتسم بالمرونة، و هذا ما ميز السياسة الانفاقية في الجزائر أثناء الأزمة الوبائية كورونا، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية لاحتواء و مواجهة الجائحة.

وقد خلصت الدراسة إلى تثمين السياسة المالية في الجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة و التي تجسدت في جملة من الحلول عززت من قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار الأزمة الوبائية كورونا.

الكلمات المفتاحية: برامج التنمية الاقتصادية، السياسة الانفاقية، سياسة ضريبية، الأزمة الوبائية كورونا، الإجراءات الاحترازية.

رموز jel: E52 , I12 , N1, N7.

Abstract:

This study aims to analyze the two parts of fiscal policy (expenditure, taxes), which is the main pillar through which the state can influence economic activity effectively, provided that it is flexible, and this is what distinguished the spending policy in Algeria during the epidemic crisis of Corona, by taking a number of Precautionary measures to contain and confront the pandemic.

The study concluded that the financial policy in Algeria was valued in its response to the repercussions of the pandemic, which was embodied in a number of solutions that strengthened the ability of the Algerian economy to overcome the effects of the epidemic crisis Corona.

Keywords: economic development programs, spending policy, tax policy, the Corona epidemic crisis, precautionary measures.

(JEL) Classification : E52, I12 , N1 , N7.

1. مقدمة:

لقد شهد العالم أزمة اقتصادية و اجتماعية خانقة في عام 2020 و ذلك بسبب ظهور فيروس كوفيد- 19 في الصين و انتقاله إلى باقي دول العالم، حيث كانت له آثار وصفت بالمدمرة إذ زلزلت الكيان العالمي بأسره و طالت الدول المتقدمة منها و النامية.

و على غرار دول العالم المتضررة فقد زادت الجائحة بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية في الجزائر، حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها متأثرة بتداعيات الجائحة على اقتصادها، و نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كونه قائم على مداخيل المحروقات، فقد أدى ذلك إلى تأثير مزدوج للأزمة سببه تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير الاستثنائية و الظرفية المستعجلة، عبر تفعيل أدوات سياستها المالية المتاحة و التي غيرت الجائحة من مسارها.

1.1.إشكالية الدراسة: لقد تبلورت إشكالية الدراسة كالآتي:

ما مدى تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على عمل السياسة المالية في الجزائر؟. و هل ساهم تغيير مسار أدواتها المالية في التصدي لتداعيات هذه الأزمة؟.

2.1. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أن السياسة المالية لعبت تأثيرا واضحا في التصدي للجائحة في الجزائر، بالنظر للتسيير الجيد لأدواتها المختلفة كحلول استعجاليه للأزمة الوبائية.

3.1. أهداف الدراسة: هدفنا الرئيسي في هذه الدراسة هو محاولة إبراز مظاهر استجابة السياسة المالية لتداعيات أزمة كورونا في الجزائر، و ذلك من خلال استخدام مناهج البحث العلمي التي تتماشى مع طبيعة هذه الدراسة لا سيما المنهج الوصفي التحليلي، و اعتمادا على ما توفر من معطيات حول الموضوع من المصادر المختلفة.

2. الإطار النظري للسياسة المالية: تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية و التي يجب الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها، فهي تمثل أداة رئيسية يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي و معالجة ما قد يتعرض له من هزات و أزمات و ذلك بفضل أدواتها.

1.2. تعريف السياسة المالية و تطور مفهومها: أدى تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى بروز اصطلاح "السياسة المالية" حيث اهتم الفكر الاقتصادي بدراسات عديدة حول هذه السياسة، خاصة بالنسبة لآلية التصحيح الذاتي التي تعتمدها السياسة المالية من خلال أدواتها و ميكانيزماتها.

1.1.2. تعريف السياسة المالية: يزخر الفكر المالي بعدة تعاريف للسياسة المالية، و من جملة هذه التعاريف ما أبرزه العديد من المفكرين الاقتصاديين على غرار:M.L.Herschtel وA.Euzelyالذي عرفها على أنها" تعبير عن الخيارات الخاصة بمركز قرار عام (مركزي، محلي، عالمي) و التي تبغي الوصول إلى أهداف

اقتصادية و اجتماعية بشكل يقتضي القيام بانفاق عام و تحصيل إيرادات عامة". (M. L. Herschtel, 1998)

يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. (عبدالحميد، 2005، صفحة 40)

السياسة المالية هي" سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية". (عزام، 2000، صفحة 182)

السياسة المالية هي " العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق و الإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية". و هي تعبر عن" مجموع الإجراءات و التدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات و النفقات و إحداث التوازن في ميزانية الدولة". (خبانة، 2009، صفحة 27)

من خلال التعاريف السابقة للسياسة المالية نجد أنها تمثل جملة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تنتهجها الحكومة من أجل إدارة مثلى لنشاطها المالي، بغية تحقيق أهدافه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها، و تستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية و المتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها و كذا جانب الإيرادات.

1.2 .2. تطور السياسة المالية: تعاقب على السياسة المالية عدة تطورات وفقا للمذاهب الاقتصادية في العالم، نوجزها فيما يلي:

أ.السياسة المالية التقليدية: بدت معالم النظام المالي للدولة أكثر تحديدا و انضباطا خاصة مع ظهور الفكر الكلاسيكي و المالية التقليدية، و يرى أنصار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أمثال" دافيد ريكاردو، جون ستويرت ميل، ألفريد مارشال" حول السياسة المالية بأنها عبارة عن ميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل عن طريق سعر الفائدة و عند مستوى التشغيل الكامل، و هناك قاعدة ثانية للسياسة النقدية و التي تنص على أن يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تدخل حيادي وفقا لمبدأ حيادية الدولة و الذي يعني أن لا يتأثر القطاع الخاص بالقرارات التي تأخذها الدولة في الشأن الاقتصادي مثل الانكماش و التضخم إلى أن حلت هذه المشاكل ما بعد فترة الكساد العظيم عام 1929. (يبرم جمال، 2021)

ب.السياسة المالية الحديثة: يمكن القول أن السياسة المالية الحديثة هي خلاصة ما تمخض عنه ذلك الصراع المحتدم بين النظام الاشتراكي و الرأسمالي، و ذلك على النحو التالي:

– السياسة المالية الاشتراكية: يرجع الفضل إلى تلك السياسة إلى إسهامات كل من كارل ماركس و فريدرك انجلز، و تهتم المالية العامة الاشتراكية بالعلاقات الاقتصادية التي يتم على أساسها توفير الموارد وفقا لخطة قومية لتوزيع الناتج الاجتماعي و الدخل القومي النقدي، لمواجهة متطلبات الإنتاج و الاستثمار القومي و غيرها من الحاجات الجماعية،و يعني ذلك أن السياسة المالية الاشتراكية تركز أكثر عل جانب العرض و تهمل كثيرا جانب الطلب. (كريمة محمد، 2008، صفحة 99)

– السياسة المالية الكينزية: لقد كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، و قد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل النقدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له و تلقائية التشغيل الكامل، و خلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال، و أن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. (درواسي، 2005، صفحة 58)

2.2. أهداف السياسة المالية وأنواعها: تسعى الدولة من وراء سياستها المالية المنتهجة إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة و التي تختلف حسب نوع السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة.

1.2.2. أهداف السياسة المالية: يمكن عرض أهداف السياسة المالية كما يلي:

❖ تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التوازن المالي: نجد أن من أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج و التشغيل، و بذلك تحقيق استقرار اقتصادي يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج و مقدار الدخل و مستوى الأسعار في الحالات الثلاث التي تواجه الاقتصاد من ركود، كساد، انتعاش أو تضخم،و هنا يأتي دور الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، و ذلك عن طريق استخدام السياسة المالية حيث تتبع سياسة مالية توسعية في فترات الركود و سياسة مالية انكماشية في فترات التضخم،كما تعنى السياسة المالية بتحقيق التوازن المالي و يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه. (عبدالحميد، 2005، صفحة 41)

❖ تحقيق التنمية الاقتصادية و التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: من هنا يأتي دور السياسة المالية خاصة في الدول النامية حيث تقود باستخدام أدواتها من أجل تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، و زيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع و تستخدم الدولة جل الوسائل الممكنة من خلال البرامج و الخطط التي تتبناها لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف. و إلى جانب توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية

الاقتصادية على السياسة المالية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع و بأكفأ صورة ممكنة. (نزار كاظم، 2005، صفحة 46)

❖ التوزيع العادل للثروات و الدخل: تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع أمثل للدخل و تقليل التفاوت بين معدلاته و مستوياته، و يبنى تحقيق هذا الهدف على عدة إجراءات نذكر منها ما يلي (حدادي، 2017، الصفحات 98-99):

– التدخل في أسعار السلع و الموارد: حيث تسعى الحكومة إلى التسعير الجبري أو تحديد حد أدنى للأجور أو زيادة أسعار السلع الكمالية و غير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية الأساسية، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

– تعديل الدخول الشخصية: و يتم ذلك من خلال فرض الحكومة لضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخول المنخفضة، و ما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، و مما لا شك فيه أنه يرفع من الدخول الحقيقية لديهم.

– تغيير نمط الملكية: حيث أن بعض الدول تتبع ذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات و الهبات و على ملكية رأس المال، و إعادة توزيع الملكيات بين الأثرياء و الفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم مثلا.

2.2.2 .أنواع السياسة المالية: يوجد نوعان أساسيان من السياسة المالية و هما (2014، صفحة 15)

أ- السياسة المالية التوسعية: حيث تكون بزيادة الإنفاق الحكومي و خاصة في فترات الركود الاقتصادي، فيستعمل الإنفاق الحكومي لتحفيز إنتاجية الاقتصاد، غير أنه لا يتحقق إلا من خلال تحسين نسب الإنفاق الاستثماري ذات المردود العالي، و بالتالي يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى ارتفاع نسب الاستثمار إذا ما أتى من ضمن مشروع متكامل للتنمية الاقتصادية.

ب- السياسة المالية الانكماشية: تقوم الحكومات بتقليص نفقاتها و ذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، أي تخفيض العجز في موازنتها و تخفيض معدلات التضخم و ذلك بهدف المحافظة عل نسب نمو مرتفعة، و تقلص النفقات من خلال اقتطاع الإنفاق الحكومي على قطاعات محددة، و غالبا ما يطال هذا الاقتطاع أبواب الإنفاق الجاري و الاجتماعي و إلى حد ما الإنفاق الاستثماري، و بالتالي يؤثر هذا في إجمالي العملية الاقتصادية.

3.2. أدوات السياسة المالية: يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات المالية و التي تتمثل في :

1.3.2. النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة على أنها: " مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات نقدية بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة". (دويدار، 2001، الصفحات 91-92)

الإنفاق العام جوهره " استخدام مورد نقدي (مبلغ من النقود) بواسطة هيئة عامة – وفق لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات و في الحدود التي يضعها – بقصد إشباع حاجة عامة".

أما عناصر النفقة العامة فهي تتمثل فيما يلي: (الأنصاري، 2017، الصفحات 20-21)

النفقة العامة مبلغ من النقود: إن ما تنفقه الدولة من أجل الحصول على السلع و الخدمات لا بد أن يكون نقديا حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة، فالاقتصاد الحديث اقتصاد نقدي.

صدورها من القطاع العام: إن النفقة تعتبر نفقة عامة إذا صدرت من الدولة بصفتها السيادية بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي.

هدف النفقة العامة: لكي تحقق النفقة العامة هدفها يجب أن تهدف إلى تحقيق منفعة عامة.

و بذلك تعتبر النفقات العامة من بين أهم أدوات السياسة المالية للدولة و التي تستعملها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، فالمشرع الجزائري أولى لها أهمية بالغة بحيث قسّمها إلى قسمين: (ملال، 2021، صفحة 221)

– نفقات التسيير: يقصد بها اعتمادات التسيير و هي النفقات اللازمة لسيرورة أجهزة الدولة، بحيث نصت المادة الخامسة من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية على مضمون هذه النفقات، و تغطي هذه النفقات الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية و التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة.

– نفقات التجهيز: هي نفقات ذات طابع نهائي مخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، و هي عبارة عن استثمارات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي و إداري، توجه خصوصا إلى القطاعات الإستراتيجية المراد ترقيتها كالفلاحة و الصناعة، و إلى إنشاء البنى التحتية الخاصة بالقطاعات الاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع بصفة مباشرة.

2.3.2. الإيرادات العامة: يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها:" جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت بشكل إيرادات اقتصادية أو سيادية التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية و غير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الانفاقي العام ". (نوزاد، 2005، صفحة 82) و تشمل على:

أ. **ايرادت الدولة الاقتصادية:** و يقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد و يحصلون على نفع منها، سواء كان نفعا عاما أو خاصا و بذلك فهي تشمل دخل أملاك الدولة العامة و الخاصة و حصيلة الرسوم. (محمد عباس، 2003، صفحة 145)

– الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين): يقصد بالدومين كل أملاك الدولة العقارية و المنقولة التجارية و الصناعية التي تمتلكها الدولة، حيث تدر إيرادا ماليا يحوّل للخزينة العمومية، و قد تمتلك الدولة هذه الأموال ملكية خاصة أو ملكية عامة. (لحسن، 2019، صفحة 96)

ب. إيرادات الدولة المتحصلة من الرسوم: يمكن تعريف الرسم بأنه " عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، و يقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات الهامة و الأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة. (عادل أحمد، 1992، صفحة 136)

ج. الإيرادات السيادية للدولة: و تعني الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، و تعتمد في ذلك على عنصر الإجبار لما لها من سلطة على الأفراد و حق السيادة، و أهم هذه الإيرادات هي الضرائب. تعرّف الضريبة على أنها: " فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديدها بما تتمتع به من سيادة، و يلتزم الممول بأدائها متى انطبقت عليه شروطها دون مقابل تحقيقا لأهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية". (سعيد عبد الحميد، 2008، صفحة 106)

د.القروض العامة و الإصدار النقدي الجديد: يقصد بالقرض العام" المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام آخر من الأشخاص العامة أو الوطنية أو الأجنبية أو من الدول الأخرى و المؤسسات الدولية مع التعهد بردها و بدفع فائدة عنها و ذلك وفقا لشروط عقد القرض". (الأنصاري، 2017، صفحة 61). أما الإصدار النقدي الجديد فيمكن تعريفه على أنه " قيام الحكومة باصدار نقدي جديد خلال فترة معينة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود." (لحسن، 2019، صفحة 143).

3 . واقع و تطور السياسة المالية في الجزائر: عرفت السياسة المالية في الجزائر العديد من التطورات تزامنا مع تبني الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ابتداءا من سنة 1962 إلى غاية الألفية الحالية حيث كانت هذه الإصلاحات عبارة عن مخططات رباعية و خماسية هدفها تحريك التنمية الاقتصادية.

3. 1. السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000– 2020: مع بداية الألفية الجديدة اتجهت الجزائر إلى تطبيق سياسات اقتصادية كان للسياسة المالية و أدواتها الجزء الأكبر فيها، نتيجة الفوائض المالية المتراكمة جراء ارتفاع أسعار المحروقات خاصة البترول.

3. 1.1. اضاءات على الفترة 2000-2010: حيث تميزت هذه الفترة باعتماد برنامجين للتنمية من طرف الدولة الجزائرية هما: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001- 2004) و برنامج دعم النمو (2005-2009).

أ- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) (أحمد، 2017، صفحة 171):إن برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالاك كبرى كالري، النقل...الخ، حيث بني هذا البرنامج على مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات على اعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه، و التزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي؛
- ✓ إن نجاح هذه البرامج هو مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و المالي و قطاع الطاقة و المواصلات السلكية و اللاسلكية و القطاع الاقتصادي العام، ويمكن تكييف و تحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر.

كما يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

تنشيط الطلب الكلي، دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة، تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح باعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع مجالات قطاع النشاط و مرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، و يهدف بالأساس إلى: (سليمة، 2017، صفحة 188)

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي، و الأمني، وتحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كل من الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو؛
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي و الذي يعتبر الهدف الرئيسي و النهائي لهذا البرنامج.

وقد قدرت الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج بـ 4202.7 مليار دينار.

الجدول رقم (01): الاعتمادات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج.

البرامج المسطرة	المبلغ المخصص للبرنامج	النسبة المخصصة للبرنامج
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	%40.4
دعم التنمية الاقتصادية	337.3	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	%1.2

المصدر: ملاحي رقية و آخرون،آثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 4، العدد 8، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 323.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع التنمية البشرية و الاجتماعية الذي يهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان استحوذ على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج و التي قدرت بـ 45.5%، وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات(قطاع السكن، التربية الوطنية، التعليم العالي و البحث العلمي، الصحة العمومية، الشباب و الرياضة)، يليه قطاع الأشغال العمومية و المنشآت الأساسية بمبلغ يقدر بـ 1703.1 مليار دج أي ما يمثل 40.4% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، و هو ما يعكس الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية لدورها الهام في تشجيع الاستثمار. و تتوالى باقي القطاعات كقطاع دعم التنمية الاقتصادية، قطاع الخدمة العمومية، ثم قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 8%،4.8%، 1.2% بالترتيب من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

1.3. 2. اضاءات عل الفترة 2010- 2014: هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، و يندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية. و قد جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، فقد خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف المالي للبرنامج السابق، أي

أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دج (155 مليار دولار). (يوسف بودلة، 2019، صفحة 155) ،و قد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية و التي يحتل فيها قطاع التنمية المحلية و البشرية المرتبة الأولى بمبلغ إجمالي قدره 9903 مليار دج، يليه قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية بمبلغ قدره 8400 مليار دج، و أخيرا قطاع الصناعة، الفلاحة، و الصيد البحري بمبلغ إجمالي قدره 3500 مليار دج.

كما تم إدراج مجموعة من الأهداف لهذا البرنامج تتمثل في (سليمة، 2017، الصفحات 191-192) :

- ✓ التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد و الاستجابة لتطلعات الأفراد؛
- ✓ فك العزلة و تحسين أمن الطرقات؛
- ✓ دعم المكانة الجيو استرتتيجية للجزائر و تثمين الثروات الطبيعية المحلية و الوطنية للبلاد؛
- ✓ المساهمة في تطوير السياحة و الصيد البحري؛
- ✓ تطوير الوسائل الوطنية في مجال الانجاز و الدراسات؛
- ✓ تطوير النشاطات التجارية و الإسهام في دفع مستوى النمو الاقتصادي؛
- ✓ العمل على تنويع مصادر التمويل عن طريق توجيه النفقات نحو القطاعات المنتجة للثروة، كالقطاع الفلاحي و الصناعي مع تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارهما نواة الإنتاج المحلي،
- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الأجنبية و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.

3.1.3. رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019: المخطط الخماسي للتنمية هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخططات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاع السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز ...الخ و يهدف إلى (احمد، 2017، صفحة 174):

- ✓ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ✓ تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات و استحداث مناصب شغل؛
- ✓ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية و دعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة و ترقية و دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية و دعم المؤسسات المصغرة؛

- ✓ عصرنة الإدارة الاقتصادية و مكافحة البيروقراطية و اظفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة و العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص.

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاع السكن و الصيد البحري:

- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء الهادف إلى انجاز مليون وحدة سكنية جديدة في أفق 2019، و سيتم انجاز هذه بشراكة بين الشركات الوطنية و الدولية مع إدماج التكنولوجيا الجديدة للبناء و احترام المعايير البيئية الوطنية و ضمان نقل المعارف و المهارات لا سيما الشباب.
- المخطط الجديد لتنمية نشاطات القطاع البحري و تربية الأحياء المائية الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/سنويا)، و ذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي تمثل(70%) من الإنتاج و سيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة و تعزيز نظام التكوين من أجل تطوير مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى لا زالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتار بتونس، و كذا السياحة البيئية و تدبير النفايات التي ما زالت في مرحلة التجارب النموذجية.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 و استمراره خلال السنوات اللاحقة أثر حتما في تمويل البرامج التنموية و الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015-2019، و عليه فان تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق و التي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، و قد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير و تأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، و جعلها ضمن صندوق واحد يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، و ذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

و لهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 115-302، 120-302 ،134-302، 143 -302 بتاريخ 31 ديسمبر 2016 و صب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج و الذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 145-302، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 115-302، 120-302 ،134-302، 143 -302 عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج

الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016. (هدى بن محمد، 2020)

2.3. تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر للفترة (1990- 2020) من خلال الإنفاق العام:

1.2.3. الإنفاق العام خلال الفترة 1990- 1999: خلال هذه الفترة عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي حققتها الجزائر، خاصة بعد قيامها بالإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. (بلقيوس، 2021، صفحة 201). لقد تميزت الفترة 1990-1994 بالنمو السنوي في الإنفاق العام حيث ارتفع من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 566.329 مليار دج سنة 1994، و هذا نتيجة نمو الأنفاق الجاري و الاستثماري نظرا لدخول الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الشكل رقم (01): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990- 1999):

الوحدة: مليار دج

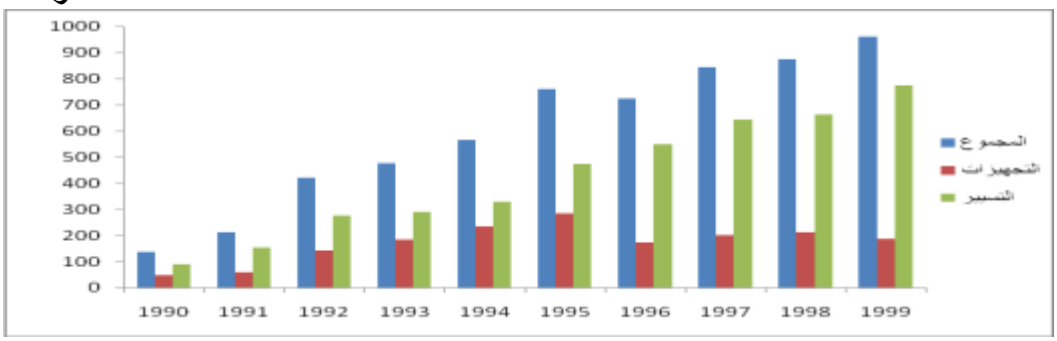

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الرابط: www.ons.dz

كذلك تميزت الفترة 1995-1999 بالتذبذب في الإنفاق العام بين الارتفاع و الانخفاض، حيث ارتفع الإنفاق العام إلى 759.617 مليار دج سنة 1995 ، لينخفض إلى 724.609 مليار دج سنة 1996 ثم يعود للارتفاع ليصل إلى 961.682 مليار دج سنة 1999، حيث تزامن هذا النمو مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

2.2.3. الإنفاق العام خلال الفترة 2000- 2020: بفعل تحسن الوضع الإجمالي للموازنة العامة في الجزائر و تدفق موارد مالية هائلة في جانب الإيرادات نتيجة الارتفاع الكبير المسجل في الجباية البترولية، أدي إلى حدوث زيادة معتبرة في حجم مخصصات الإنفاق الحكومي بشقية الجاري و الاستثماري. نلاحظ أن الإنفاق العام زاد من 1178.122 مليار دج إلى 1888.930 مليار دج في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004، بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية الناتجة عن تحسن مداخيل المحروقات.

الشكل رقم (02): تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020):

الوحدة: مليار دج

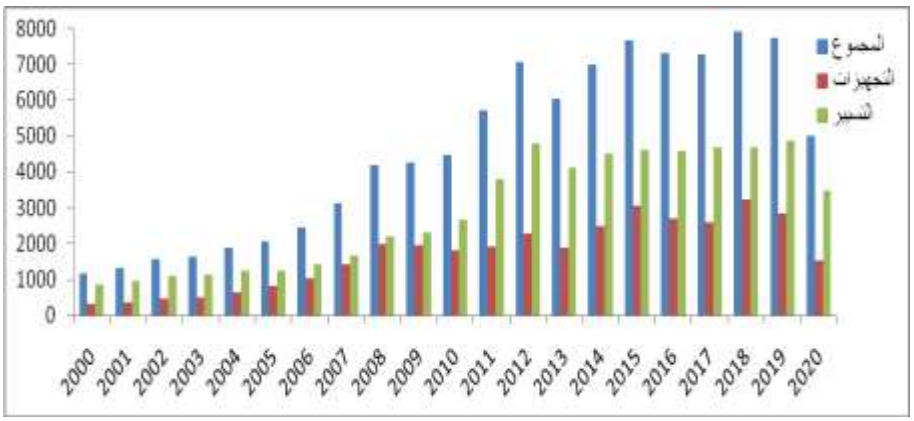

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الرابط: www.ons.dz

كما نلاحظ التوسع في حجم النفقات العامة في الفترة ما بين 2005-2009، حيث بلغ الإنفاق العام سنة 2005 ما قيمته 2052.037 مليار دج ليرتفع إلى 4246.334 مليار دج سنة 2009، و تفسير هذا التوسع مرتبط بفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي يعتبر خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر لارتفاع قيمته المقدرة في شكلها الأصلي ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار. كما شهدت الفترة من 2010 إلى 2014 تزايدا مستمرا للإنفاق العام الذي بلغ ما قيمته 4466.940 مليار دج سنة 2010 ليرتفع إلى 6995.8 مليار دج سنة 2014، و يرجع هذا الارتفاع لتزامنه مع فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الذي خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج،أي ما يعادل 286 مليار دولار.

أما بعد سنة 2014 و إلى غاية سنة 2020، فنلاحظ التذبذب الطفيف بين الارتفاع و الانخفاض في الإنفاق العام، حيث عرفت سنة 2015 زيادة في الإنفاق العام الذي وصل إلى 7656.3 مليار دج، لينخفض بعد ذلك في سنتي 2016،2017 ثم يرتفع مرة أخرى سنة 2018 إلى 7899.1 مليار دج، ليصل إلى قيمة أقل سنة 2019 حيث بلغ الإنفاق العام 7725.477 مليار دج، و كانت هذه الزيادة رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 نتيجة تهاوي أسعار المحروقات، و هذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي و في تمويل المشاريع الكبرى، و بذلك تتوافق هذه المرحلة مع المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة ميزانية بنحو 262 مليار دولار، و تشمل كذلك 40% من المخطط السابق غير منجزة ، و هو برنامج استثمارات عمومية مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان، تشهد سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا في الإنفاق العام الذي وصل إلى 5010.997 مليار دج.

3.3. السياسة المالية في ظل أزمة كوفيد: إن مهمة الالتزام بقيود الميزانية و حدود الإنفاق قد يصعب في حالات الأزمات الاقتصادية و حالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج حدود التوقعات، و هذا حال أزمة كوفيد 19 التي عاشها الاقتصاد العالمي و كذا الجزائر، حيث وصلت هذه الأخيرة إلى ضعف مالي ملحوظ يدفع بالنظر في سياستها المالية لانقاذ وضعها المالي.

1.3.3. أثر جائحة كورونا على السياسة المالية الجزائرية: تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجائحة كورونا،إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري 0.8% سنة 2019 من حيث الحجم مقابل 1.4% لسنة 2018، و مع تفشي وباء كوفيد 19 وجدت الجزائر ماليتها ضعيفة و مثقلة حيث:

- لقد أثر الإغلاق الاقتصادي بوتيرة حادة على سوق العمل في الجزائر حيث تسبب في ارتفاع معدلات البطالة و التي من المتوقع أن تبلغ 15% بسبب الجائحة و تراجع الناتج الداخلي الخام و بطء التنمية الاقتصادية، الأمر الذي زاد من الضغوط على الحكومة التي تكافح أصلا تحديات اقتصادية و اجتماعية لا حصر لها.و طبقا للإحصائيات المتوفرة فلقد حصدت جائحة كورونا أكثر من نصف مليون منصب شغل في الجزائر مع إمكانية ارتفاع هذا العدد إلى مليون منصب شغل في حال احتساب فرص العمل المتأتية من السوق الموازية كما أضاع عائلات بأكملها وجدت نفسها مشردة دون مدخول الأمر الذي بات يهدد السلم الاجتماعي. (يعقوبن، 2021، صفحة 496) كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ 20.1% في قانون المالية 2020 سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية و المنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة معدلات البطالة. (بولعراس، 2020، صفحة 170)
- تقليص استثمارات سونطراك: قلصت شركة المحروقات الحكومية سونطراك كبرى شركات البلاد استثماراتها لعام 2020 بواقع النصف نزولا من 14 إلى 7 مليارات دولار بسبب فيروس كورونا ، و خلافا للسنوات الماضية تقلصت صفقات شركة سونطراك الحكومية للمحروقات المتوقعة في 2020 مع شركات أجنبية لتطوير حقول نفطية و غازية جنوبي البلاد، و حسب بيانات لوزارة الطاقة الجزائرية، فانه يتوقع تراجع مداخيل سونطراك بواقع 10 مليارات دولار نزولا من 33 مليار دولار في سنة 2019 الى 23 مليار دولار؛ (جبريل، 2021)
- اقرار أكثر الموازنات تقشفا و صرامة منذ أزمة 2014 حيث وصلت 62 مليار دولار بتراجع قيمته 2 مليار عن موازنة 2020؛

- فقدان الجزائر مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط التي كبدت الجزائر خسائر بنحو 10 مليارات دولار؛
- تزايد في تراجع القدرة الشرائية للجزائريين التي تراجعت أصلا بنحو 50% خلال 5 سنوات الأخيرة، بالإضافة إلى إلغاء عقود الدراسات و الخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع و التي تكلف الجزائر سنويا 7 مليارات دولار و تجميد المشاريع الكبرى؛ (بورنان، 2022)
- تسريح 50% من الموظفين و العمال في إطار عطل استثنائية خاصة فئة الأمهات للعناية بالأطفال مع ضمان دفع مرتباتهم طيلة فترة العطلة (مرسوم رئاسي رقم 69/20 مؤرخ في 21 مارس 2020، يتضمن التدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا، العدد 15، المادة 6، ص 7.، 2020)
- إثقال خزينة الدولة من خلال جملة من التعويضات و المنح المصدر عن صرفها من طرف الجهات الحكومية المختصة حيث اتخذت القرارات التالية:

– إصدار قرارات بتأسيس علاوة استثنائية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من الجائحة حيث تصرف شهريا لمدة 3 أشهر و لا تخضع للضريبة و لا اقتطاعات الضمان الاجتماعي و حددت ثلاثون ألف دينار (30000 دج (مرسوم تنفيذي رقم 211/20 مؤرخ في 30 جويلة 2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة كورونا، العدد 44، المادة 1–2–3–4، ص 5.) ؛

– إصدار قرارات بتأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الصحة المجندين في إطار الوقاية من انتشار وباء كورونا و مكافحته، حيث تصرف لمدة 3 أشهر قابلة للتجديد ابتداءا من 15 فيفري 2020 و لا تخضع للضريبة و لا اقتطاعات الضمان الاجتماعي و حددت كما يلي: (مرسوم رئاسي رقم 79/20 مؤرخ في 31 مارس 2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الصحة، العدد 18، المادة 2–3–6، ص 5، 2020) .

- عشرة آلاف دينار (10000 دج) للمستخدمين الإداريين؛
- عشرون ألف دينار (20000 دج) للمستخدمين شبه الطبيين؛
- أربعون ألف دينار (40000 دج) للمستخدمين الطبيين؛

– إصدار قرارات بتأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية و المؤسسات العمومية التابعة لها الذين يمارسون نشاطات النظافة و التطهير و التعقيم المجندين في إطار الوقاية من انتشار فيروس كورونا و مكافحته، حيث تصرف شهريا ابتداءا من 1 مارس 2020 و لا تخضع للضريبة و لا اقتطاعات الضمان الاجتماعي و حددت خمسة آلاف دينار (5000 دج). (مرسوم تنفيذي رقم 104/20 مؤرخ

في 20 أفريل2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الجماعات الإقليمية و المؤسسات العمومية التابعة لها ، العدد 26، المادة 2-4-5، ص 4.، 2020)

3.3. 2. تحديات السياسة المالية لمواجهة جائحة كورونا: لتواجه الجزائر آثار الجائحة كان عليها أن تكيف سياستها المالية مستعملة أدواتها لمجابهة هذه الآثار السلبية، و تجلى ذلك التحدي من خلال التدابير التالية:

- تخفيض نفقات ميزانية التسيير بـ 30% دون المس بأعباء الرواتب (تم تخفيضها في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الى 50%) (هارون، 2021، صفحة 1125)؛
- الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة و تدعيم وسائل محاربة تفشي وباء فيروس كورونا و الأمراض الوبائية بصفة عامة؛
- إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة كاجراء من شأنه تخفيض العبء الضريبي، كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم 10 ماي 2020 في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات من بينها تمديد العطل بالتخفيض المقدر بـ 50% من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025، و إعفاء الأجور التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل ابتداءا من الفاتح جوان 2020، كما تم رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج ابتداءا أيضا من الفاتح من جوان 2020؛ (بولعراس، 2020، صفحة 172)
- صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة، و استبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة و إخضاع حسابها لسلم تصاعدي ، و إلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحر، و إخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة؛
- التصريح الضريبي عن طريق وسائط الكترونية؛ (قانون رقم 16/20، مؤرخ في 2020/12/31، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، عدد83، المادة3، ص 4.، 2020)
- تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في انجازها ما عدا في مناطق الظل، و كذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة؛
- خفض كل من الاستثمار العام بـ 9.7% و الاستهلاك العام بـ 1.6% حسب ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2020؛ (أسماء، 2020، صفحة 143)
- استرجاع احتياطات الذهب المحلية التي كانت مجمدة على مستوى الجمارك منذ أكبر من 4 عقود في الموانئ و المطارات، و من ثم إدراجها كاحتياطات وطنية محلية؛

4. الخاتمة:

بالرغم من قوة جائحة كورونا على اقتصاديات العالم إلا أن سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة على اقتصادياتها عبر الاستعمال التوسعي للسياسة النقدية بصفة عامة و السياسة المالية بصفة خاصة، قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة حيث نجحت غالب الدول و إلى حد كبير في تلافي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء تداعيات هذه الجائحة. و في هذا السياق أشارت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية استجابت لتداعيات الأزمة بالرغم من الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء الاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، و انهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة.

1.4. نتائج الدراسة:

لقد تمت استجابة السياسة المالية في مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة (كوفيد –19) من خلال اتخاذ إجراءات و تدابير لدعم الأفراد و المؤسسات الاقتصادية و ضمان الاستقرار الاقتصادي و النقدي و التي يأتي في مقدمتها زيادة الإنفاق في القطاع الصحي، مساعدة الأسر و منح إعانات مالية لأصحاب المهن المتضررة من الحجر الصحي، والتوسع في التحويلات النقدية و دعم الأجور، و كذا دعم القطاعات الأكثر هشاشة و أصحاب المهن الحرة و البطالين، و التوسع في المساعدات الاجتماعية و اتخاذ إجراءات إنقاذ استثنائية للمؤسسات التي تضررت بشكل أكبر خلال الجائحة سواء من ناحية الضرائب أو دفع رسوم التأمين الاجتماعي.

2.4. التوصيات:

- ضرورة سعي الحكومة الجزائرية إلى ضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل و ذلك بعيدا عن عائدات النفط.
- تدشين الإصلاحات الضرورية لتعديل آليات السوق و محاربة الاحتكار و الفساد و تحريك الاقتصاد نحو القطاعات المنتجة.
- دعم القطاع الزراعي لتزويد الاقتصاد المحلي بالمواد الغذائية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الأزمات.
- فرضت الجائحة ضرورة التفكير المسبق في تدابير ادارة مخاطر الأزمات و الأوبئة للحد من تداعياتها.

5. المراجع:

1. عبد المطلب عبدالحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية،الإسكندرية، (2005) ، ص40.
2. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،المالية العامة و النظام المالي في الاسلام دار الميسرة للنشر و التوزيع عمان، (2000)، ص 182.
3. عبد الله خبانة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية، (2009)، ص 27.

4. نزار كاظم الكيخاني، حيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية، مطبعة رشاد برس، لبنان (2005)، ص 46.
5. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان: (2001)، ص 91-92.
6. بلال صلاح الأنصاري، مبادئ و اقتصاديات المالية العامة، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، مصر، (2017)، ص 20-21.
7. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،منجد عبداللطيف الخشالي، المدخل الحديث في الاقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، (2005)،ص 82.
8. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2003)، ص 145.
9. لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر، مصر، (2019)، ص.96
10. عادل أحمد حشيش،أساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية، بيروت، (1992)، ص136.
11. سعيد عبد الحميد عثمان، المالية العامة " مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،(2008)، ص106.
12. M. L. Herschtel, A. E. Finances Publiques, Dunod, Paris,(1998).p139.

الرسائل والأطروحات:

13. مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" حالة الجزائر 1990-2004. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، (2005)، ص 58.
14. عبد الطيف حدادي، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، جامعة الحيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، (2017)، ص 98-99.
15. كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، 32 (1)، (2008)، ص99.
16. ملال محمد ،رابحي بو عبد الله، دور الاصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة(1992-2019)، مجلة البشائر الاقتصادية ، 7 (2)، (2021)، ص.221
17. أحمد ديب ، تقويم السياسة المالية للجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، 2 (7)، (2017)، ص.171
18.سيدا عمر زهرة، بللعما أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر: الآثار و الاجراءات، مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال ، 4 (2)، (2020)، ص 43.
19. طبابيبة ساسية، عناني سليمة. (2017) ، السياسة المالية في الجزائر و انعكاسها على الأداء الاقتصادي – دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)، دراسات ، 8، (3)، (2017)، ص188.
20. يوسف بودلة، موسى بوشنب، فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة(2000-2017). Revue des sciences commerciales ، 18 (2)، (2019)، ص155.

21. احمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، 07 (02)، (2017)، ص 174.

22.هدى بن محمد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، (5)، (2021)، ص 54-55.

23. بلقيوس عبد القادر، جعفر هني محمد، فر دي حماد، التنسيق بين السياستين المالية و النقدية و أثره على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018، مجلة مجاميع المعرفة ، 7 (1)، (2021)، ص 201.

24. يعقوبن صليحة، تأثير جائحة كورونا(كوفيد 19) على أسواق العمل في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (2) 24، (2021)، ص 496.

25. بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 20 (خاص)، (2020)، ص 170.

26. عمر هارون، التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية الجزائر- نموذجا، مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 7 (1)، (2021)، ص1125.

27. السياسة الاقتصادية مقاربة عمالية، منشورات تعزيز قدرات المنظمات العالمية الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية، منظمة العمل الدولية ،(2014)، ص15.

28. مرسوم رئاسي رقم 20/69مؤرخ في 21مارس 2020، العدد 15، المادة 6، 2020، ص 7.

29. مرسوم تنفيذي رقم 211/20 مؤرخ في 30 جويلة 2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة كورونا، العدد 44، المادة 1-2-3-4، ص 5.

30. مرسوم رئاسي رقم 79/20 مؤرخ في 31 مارس 2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الصحة، العدد 18، المادة 2-3-6، ص 5.

31. مرسوم تنفيذي رقم 104/20 مؤرخ في 20 أفريل2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الجماعات الإقليمية و المؤسسات العمومية التابعة لها ، العدد 26، المادة 2-4-5، ص 4.

32. عبد اللطيف غزال يبرم جمال. (02 09, 2021). السياسة المالية. تاريخ الاسترداد 27 02, 2022، من Political- encyclopedia: https://political-encyclopedia.org/dictionary

33. جبريل ,ح .(1 1 ,2021) .أزمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد الجزائر ,22 22 Consulté le 2020. 2022, sur https://www.aa.com.tr/ar

34. يونس بورنان. (27 2, 2022). رحلة اقتصاد الجزائر في 2020.. تقشف وتحصينات ومفاجآت. تاريخ الاسترداد 15 04, 2022، من اقتصاد: https://al-ain.com/article/algeria-ec